**عندما نكون في دولة القانون**

**جريدة السفير تاريخ 24 كانون الأول 2016**

في زمن الميلاد المجيد ومع بداية العام الجديد، يُشرق نور العهد الجديد، عهد فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال عون، ويزداد الأمل بالانتقال الى دولة القانون والمؤسسات.

الحلم يقترب من الحقيقة، والرجاء يُلامس الايمان، فهل نصل وبعد طول انتظار إلى دولة القانون؟

عندما يكون لنا قضاء مستقل، يُراقب ويُحاسِب، يُدرك بأنه سلطة بحد ذاتِها، وليس بحاجة لأن يساير أو يهادن السلطة، نكون في دولة القانون.

عندما تقوم مؤسسات الرقابة بعملها بتجرد واستقلالية وحيادية، وتنظر في المخالفة بحد ذاتها، بالنظر الى ماهيتها وطبيعتها والآثار الناتجة عنها، بصرف النظر عن هوية مرتكبها، وانتمائه السياسي أو الطائفي، نكون في دولة القانون.

عندما يلتزم الموظف بموجباته ويحصل على حقوقه، فلا يعمل الا ما يفرضه عليه واجبه الوظيفي وضميره المهني، من دون خوف من حذفٍ أو شطبٍ أو انتقامٍ، نكون في دولة القانون.

عندما لا تقف المحاسبة على الهدر والسرقات عند حدود الكلام الإعلامي، وتُنزَل العقوبات بمن هدر المليارات في ملف سجن روميه، ومن سرق ملايين الدولارات في الاستردادات الوهمية من الضريبة على القيمة المضافة، ومن اختلس المليارات في ايصالات الميكانيك والضمان الاجتماعي المزوّرة، نكون في دولة القانون.

عندما تكون لنا رقابة داخلية وقائية تحول دون حصول الهدر والفساد، بدل التباكي على المال العام، والتباهي باكتشاف السرقات والمخالفات الظاهرة لعموم الناس، نكون في دولة القانون.

عندما تكون لدينا خطط هادفة للشراء العام أو الصفقات العمومية تحافظ على البيئة، وتحرك عجلة الاقتصاد، تحد من البطالة وتراعي الأوضاع الاجتماعية، نكون في دولة القانون.

عندما تكون لدينا خطط هادفة للشراء العام تحقق التنمية المستدامة والإنماء الكامل والمتوازن، نكون في دولة القانون.

عندما لا يكون هناك انترنت شرعي وانترنت غير شرعي، وكهرباء شرعية وكهرباء مشرعنة، ويبقى الشرعي دون سواه، نكون في دولة القانون.

عندما تكون لدينا خطط هادفة لمعالجة ما يسمى بأزمة النفايات عبر إنشاء مراكز معالجة موزعة على المحافظات الست، وفقاً للمعايير البيئية والاقتصادية والجغرافية دون سواها، نكون في دولة القانون.

عندما تكون لدينا خطط هادفة للمحافظة على البيئة وتخفيض معدّل التلوث تدريجياً، وزيادة نسبة التدوير، نكون في دولة القانون.

عندما تكون لدينا مركزية رقابية صارمة ولا مركزية مرنة في التنفيذ، نكون في دولة القانون.

عندما تراقب السلطة التشريعية أعمال السلطة التنفيذية، فتسأل وتستجوب وتحاسب، نكون في دولة القانون.

عندما تصدر قوانين الموازنة العامة للدولة اللبنانية ضمن المهل ووفق الآليات المحددة في الدستور، فينتظم الانفاق العام، ويُضبط ضمن القواعد المنصوص عليها في قانون المحاسبة العمومية، نكون في دولة القانون.

عندما لا تكون هنالك مؤسسات أو هيئات تنفق أو تجبي المال العام خارج إطار الرقابة، نكون في دولة القانون.

عندما تنفرد الدولة، بما لها من سلطة سيادية بفرض الضرائب والرسوم، ولا تجيّر البعض من ذلك إلى شركات خاصة، نكون في دولة القانون.

عندما نطبق قواعد الاختصاص، ونلتزم بأحكام القانون، ولا نعطله بالتحايل عليه، نكون في دولة القانون.

عندما نفكر بان الوزارة وحدة إدارية ضمن التنظيم الهيكلي الإداري للدولة اللبنانية، الهدف منها تحقيق أفضل خدمة للمواطن اللبناني، أيا كان انتماؤه السياسي أو الطائفي، نكون في دولة القانون.

عندما يُحاسَب ويُساءل كل من يتعاطى الشأن بالعام، فتكون الحصانة الوحيدة هي للمال العام، نكون في دولة القانون.

إن بناء دولة القانون، يحتاج قبل كل شيء الى ثقافة اسمها ثقافة الانتماء إلى الوطن، وبناء الدولة، والنظر إليها كشجرة نتظللُ بها جميعاً، لا وجود ولا حياة لنا من خارجها وبدونها، لا كشجرةٍ نقتطع جذوعها لتقاسم ثِمارها.

إن بناء دولة القانون يحتاج الى إعادة صياغة بعض النصوص التي تحكم عمل مؤسسات الرقابة، بما يضمن استقلاليتها وحياديتها الكاملة، لتتمكن من القيام بدورها.

إن بناء دولة القانون يحتاج إلى إعادة صياغة بعض النصوص التي تحكم عمل مؤسسات الرقابة، بما يضمن جودة هذا العمل أولاً وانطباقه على المعايير العالمية، وبما يضمن ثانياً الالتزام بما يصدر عن هذه المؤسسات من توصيات ومقترحات، فتكون لها سلطة الردع والعقاب، بالتزامن مع واجب التوجيه والإرشاد.

إن بناء دولة القانون يتطلب إعطاء مؤسسات الرقابة القدرات والإمكانيات، على مستوى الموارد البشرية والتقنية، كي تتمكن من القيام بدورها.

إن بناء دولة القانون يتطلب تنفيذ المقررات والتوصيات الصادرة عن مؤسسات الرقابة والعمل بها، لا التباهي بمخالفتها بألف ذريعة وذريعة.

إن بناء دولة القانون يتطلب ممارسات جديدة تبعد السياسيين عن الإدارة، التي هي أداة لخدمة الصالح العام، وتبعد الإداريين عن الإرتماء في حضن السياسيين، تارةً للمحافظة على مواقعهم، وتارة أخرى للحصول على مواقع جديدة، فيقتصرُ الوصول إلى المواقع على معيار واحد هو معيار الكفاءة والنزاهة والتجرد، ويكون الحفاظ على المواقع بنهجٍ يطبقُ القانون ويتوخى المصلحة العامة دون سواها.

إن دولة القانون هي الضمانة للجميع، بقيامها تتحقق قيامة الوطن، ويربح الجميع حتى من يعتقد انه خاسر، وبالإنقضاض عليها يخسر الجميع حتى من يعتقد واهماً بأنه رابح.

قد يعتقد البعض أننا نحلم وقد يكون الأمر كذلك، ولكن كم من حلمٍ أصبح حقيقة، لإن إرادة تحقيقه كانت صلبة قوية، لا تيأس، لا تمل ولا تكل، وكم من حقيقة أضحت سراباً، لأنه لم يوجد من يحافظ عليها ويعرف قيمتها.

**د. جان العليّة**